مستخلص البحث

انعام المصفى، 08220065، 2012، خصخصة الشركات المملوكة للدولة وجهات نظر القانون رقم 19 لعام 2003 عن الشركات المملوكة للدولة والمذهب الاقتصادي الإسلامي، بحث العلمي، الشريعة الأعمال برنامج الدراسات القانونية، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف: جونديباني الماجسيرة

كلمات المفتاحية: الخصخصة، الشركات المملوكة للدولة، المذهب الاقتصادي الإسلامي.

برنامج تحويل الأصول المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا سياسة الحكومة الاقتصادية مثيرة للجدل للغاية لأنها يمكن أن تضر يزعم يحتمل البلاد على المدى الطويل. القانون رقم 19 سنة 2003 عن الشركات المملوكة للدولة (الشركات المملوكة للدولة القانون) يحتوي على إعدادات المتعلقة بالخصخصة يعني القصد والغرض والإجراءات والمعايير أو الدولة التي لا يمكن خصخصتها، وتنظيم القواعد الفنية ذات الصلة. هذا البحث تبحث عن كيفية تنظيم الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة القانون وكيف أن فكرة قانون الخصخصة من منظور الملكية ومنظور الدور الاقتصادي للدولة في العقيدة الاقتصادي الإسلامي. ولذلك، سيبحث تقييم ما أوجه الشبه والاختلاف بين قوانين الخصخصة منظور الشركات المملوكة للدولة القانون والاقتصاد من العقيدة الإسلامية. هذا البحث الكيفي يعمل من خلال حفر مكتبة للمواد القانونية لدولة القانون، والكتب التي تتعلق بخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ومفهوم الملكية، ودور الدولة في المذهب الاقتصادي الإسلام.

لا يستطع كله أن تخصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وفقا لقانون الولاية على حد سواء وعقيدة الإسلام الاقتصادي. ولكن خصائصها مختلفة. الشركات المملوكة للدولة التي تستطع أن تخصخصة في الشركات المملوكة للدولة القانون هي الشركات المملوكة الدولة الشركات التي تملك بالمعايير الواردة في المادة 76 من قانون الشركات المملوكة الدولة، والشركات المملوكة الدولة التي لا يباح أن تخصخصة هي الشركات المملوكة للدولة التي يحظرها القانون في المادة (77) دولة.

عقيدة الإسلام الاقتصادي يقسم على الملكية إلى ثلاثة أنواع، وهي ملكية الدولة والملكية العامة والملكية الخاصة. تعمل الدولة كمدير لضمان احتياجات المجتمع، وخاصة الأصول التي تكون الملكية العامة. الملكية العامة تنتمي للمجتمع ككل. يتأسس على القائدة الفقهية أن الوضع القانوني للصناعة تتبع ما ينتج. وبالتالي، لا ينبغي الشركات المملوكة للدولة التي تنتج السلع ينتمون إلى المجال العام / المجتمع بأكمله تخضع للخصخصة لأن يملك عدد قليل من المساهمين. وهذا يحول شركات التعدين والمرافق العامة. في سياق التعدين، والثاني من مصادر القانون ينهى على الخصخصة. لا يباح للخصخصة الموارد الطبيعية أو التعدين في المادة 76 من قانون الشركات المملوكة للدولة. هذا لحماية نزاهة توزيع ملكية الأصول المملوكة للمجتمع الذي يجب أن يدير البلاد. كما خصخصة الأصول الاستراتيجية تهيمن على حياة الناس غير مسموح به. في الإسلام، لهذه الفئة الأخيرة يتم تضمينها على مرفق عام في الملكية العامة. ونتيجتها، لا ينبغي أن تخصخصة قطاع الشركات.